قالت العرب

لا تلبَس الدنيا، فإنّ لباسَها سَقَمٌ،
وعَرِّ الجِسمَ من أثوابها
أنا خائفٌ من شرّها، متوقّعٌ إكآبَها، لا الشَّرْبَ من أكوابها
فلتفعلِ النفسُ الجميلُ، لأنّه خيرٌ وأحسنُ، لا لأجلِ ثوابِها

(أبو العلاء المعري)

المشهد

العدد 335 -السنة الثالثة عشر- الخميس 27 يونيو 2024 م - 21 ذو الحجة 1445 هـ

العشور والنذور.. من يدير أموال الرب؟

هل تستطيع الدولة منع التبرعات للكنائس كما حدث فى المساجد؟ وإذا حدث ذلك فماذا ستفعل الكنيسة؟

سليمان شفيق: أعتقد أن المصريين لديهم روحانية خاصة ولا أحد يتخذ أى قرار بمنع التبرعات لدور العبادة

نجلاء باخوم: الكنيسة يجب أن يكون لها حساب بنكى وهذا من صور الشفافية والنظام

كمال زاخر: لا بد من وجود نوع من المركزية حيث يتم جمع الإيرادات وتوزيعها حسب احتياجات الكنائس

أى شيء يتعلق بالشؤون المالية هو موضوع حساس، وينطبق هذا أيضًا على الشؤون المالية للكنيسة.

فى السابق، فى بعض الكنائس، كان كل قرار مالى يخضع تقريبًا للتصويت الجماعي، وفى حالات أخرى، كان القس وحده يعلم، وهناك فرق بين طريقتين لإدارة أموال الكنيسة، الأول يخضع لإشراف اللجنة الكنسية التى تدير الكنيسة، ويتكون من ٧ أو ٩ أو ١١ شخصاً، ومنهم كاهن الكنيسة، ورئيس لجنة الكنيسة، وأمين صندوق الكنيسة، الذى يعمل على جمع التبرعات والأموال والاشتراكات، ومن ثم تدفع الكنيسة رواتبها وتلبى احتياجاتها المختلفة، وتودع الباقى فى البنك ولا تتم أى من إجراءات الصرف إلا بموافقة أغلبية أعضاء اللجنة. وهذا يدعى أنه من المستحيل التلاعب بها لوجود آلية يتم من خلالها التصرف فى هذه الأموال.

ومن الجدير بالذكر أن البعض تحدث عن إدخال نظام مالى جديد يسمح لكل كنيسة بالإنفاق على نفسها من خلال العطاء والعشور والتبرعات، فى ظل توقف الأوقاف عن جمع التبرعات المالية لجميع المساجد على مستوى الجمهورية.

● هل تستطيع الدولة منع التبرعات؟ بالنسبة للكنائس كما حدث فى المساجد.. وإذا حدث ذلك ماذا ستفعل الكنيسة؟

يقول المفكر كمال زاخر، منسق الحركة العلمانية فى مصر: هناك فرق بين الإدارة المالية فى الكنيسة ونظام الإدارة المالية فى المسجد، خاصة بالنسبة للمساجد التابعة لوزارة الأوقاف، لأن وزارة الأوقاف تعمل مركزياً، وجميع التبرعات التى تصل إلى المساجد يتم توريدها إلى وزارة الأوقاف مثل الحكومة عندما تعمل على الموازنة العامة، وتدخل كافة الإيرادات إلى الموازنة العامة، ومن ثم تظهر احتياجات الوزارات المختلفة. الوزارة مسؤولة عن تغطية احتياجات المساجد الفقيرة ، ولذلك يحق لها الإشراف على الإيرادات والنفقات، باعتبار أن العمل الوزارى هو عمل حكومي، لكن الكنائس تعتمد على التبرعات المباشرة من الناس إلى الكنيسة، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، ولا يتم جمعها مركزياً ولا ترسل إلى الإيبارشية، ولكن أعتقد أن الأسقف هو من يحدد نسبة الإيبارشية ، وعلى كل كنيسة أن تقدم حصة للأسقفية، ويشكل الأسقف لجنة من معرفته بكل كنيسة، وتقوم هذه اللجنة بإدارة أموال الكنيسة المحلية حالياً، تعمل كل كنيسة من تلقاء نفسها، وأما الكنائس الصغيرة، فيتم تكليف بعض الكنائس فى عواصم المحافظات بطريقة ودية بالعناية بهذه الكنائس، ومن بينها كنيسة القديس مار مرقس بمصر الجديدة، والتى لها دور وتساعد الكنائس الفقيرة فى الأرياف، وهناك مجموعات من الخدام يقومون بزيارة الكنائس الفقيرة مرتين أو ثلاث مرات فى السنة، يتم خلالها تلبية احتياجات هذه الكنائس.

وأضاف زاخر: أتمنى أن يكون هناك نوع من المركزية حيث يتم جمع الإيرادات وتوزيعها حسب احتياجات الكنائس، لأنها ستعمل كنوع من التضامن بين الكنائس وبعضها البعض، كما أن هناك مراقبة مزدوجة للأموال داخل الكنائس، واحدة من الإيبارشية والأخرى من المجلس الملى المشكل داخل الإيبارشية، وتقدم اللجنة تقريرا محاسبياً إلى الأسقف، ومعظم الكنائس الكبرى لديها حسابات مصرفية موثقة ولديها مسؤول.

وأكد أن الكنائس تختار أفضل العناصر لإدارة أموالها، وأعتقد أن لا أحد يعتدى على أموال الكنيسة، لأنها بالنسبة للمصريين تحديدا تمثل شيئا سيئا، وإذا وجدت يتم التعامل معها ومعالجتها، و يوجد نظام مراجعة دقيق فى كل إيبارشية.

روحانية خاصة

من جانبه علق الصحفى سليمان شفيق: أعتقد أن المصريين لديهم روحانية خاصة، فلا يتخذون أى قرار بمنع التبرعات لدور العبادة، مثل المساجد والكنائس والأديرة، ولأن هذا الجزء يهتم بالروحانية والتصوف والتدين والمعتقدات الشعبية للمواطنين المصريين بكافة دياناتهم وطوائفهم، فلا يستطيع وزير الأوقاف ولا البطريرك ولا أى شخص أن يمنع ذلك، لأن هذه التبرعات تتم فى الخفاء، والمواطنون يشعرون أنك إذا أحسنت يكون فى الخفاء، و٩٠٪ من التبرعات لا يعلن عنها، فما يتم فى السر لا يمنع فى العلن ، ويجب أن يكون حساب التبرع رسميًا بالمعنى الرسمي.

وهذا يعنى أنه إذا تم الإعلان عن مسألة تبرعات هنا أو هناك، فإن هناك جهات يجب أن تقبل هذه التبرعات، أى أن البنك يقبل ويدفع المواطن ثمن الأضحية للأوقاف، لكن بشكل عام ، إعطاء المساجد أو الكنائس ، لا يحق لأحد منعه كما قلت ، لكن من الممكن تقنينه، والتقنين ليس منعا أيضًا ، يوجد فى كل كنيسة مجلس كنسى وهناك أسقف يجب أن يأخذ فى الاعتبار الموضوعية فى المحاسبة .

وأضاف شفيق: أعتقد أن المحاسبة تتم بطريقة أو بأخرى بنسبة ٨٠٪. هناك مشكلة لأنه عندما نتحدث عن الكنائس ، هناك فرق بين كنائس القاهرة الكبرى ، حيث يتمتع الكهنة بمساحة كبيرة من الأموال تنفق وتفيض ويفتحون بها مدارس، وبين كنائس القرى التى يوجد فيها قساوسة يعانون من مسألة الأموال وأحياناً مشاكل تتعلق ببناء الكنائس ، وهناك من يستغل أموال التبرعات لأن السرقة جزء من حياة الإنسانية، وتحدثت عن التقنين ، إذن فهو مراقبة الكنائس كما تفعل الأوقاف ، وهناك لجنة داخل كل كنيسة من مجلس الكنيسة تضم قساوسة وعلمانيين، ويضيف: إنه لأمر جيد أن تنفق الكنائس على نفسها من خلال التبرعات ، ولكن يجب مراعاة وضع صندوق علم مع قداسة البابا لدعم الكنائس الضعيفة والفقيرة.

الدولة لن تمنع

قالت النائبة نجلاء باخوم ، عضو مجلس النواب عن حزب الشعب الجمهوري: لن تمنع الدولة التبرعات للكنائس لأنها تعتبر من المواطنين للكنيسة، وأما أموال الوقف فلم تمنحها الدولة، هى تبرعات من المواطنين والأوقاف التى توزعها وتؤثث المساجد معهم لأنها مسؤولة عن ذلك ، وأن يمنع البابا الأموال التى تأتى من الكنيسة الممثلة فى أسقفية الخدمات عن الكنائس الصغيرة الموجودة فى المراكز والقرى ، أتوقع أن يكون هذا صعبًا ، خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية التى نعيشها حاليًا، تقدم أسقفية الخدمات للأيبراشية ، وتوزع الأيبراشية على الكنائس لأنها تنفق على عدد كبير من إخوة الرب، وهناك استحالة لقدرة كل كنيسة على تغطية هذه الخدمات بقدراتها فقط بدون تبرعات ، قد تساعد ولكن ليس لجميع المحتاجين.

وأضافت باخوم: أطالب بأن يكون هناك ما هو رسمى فى صندوق الكنيسة أكثر من ذلك بطريقة محاسبية ، ومن الضرورى أيضًا أن يكون لدى أهل الكنيسة وعى ، ويجب أن نعمل ضمن أطر معينة، أحدها أنه يجب أن تكون هناك لجنة داخل الكنيسة تتلقى التبرعات وتصرف المساعدات بموجب إيصال رسمى ، وتقوم الكنيسة بتوعية المجتمع الكنسي، ويجب أن تكون هناك لجنة من الأسقفية تتابع هذه القصة بطريقة محاسبية ، وأتمنى أن يكون للكنيسة حساب مصرفى ، وهذا نوع من الشفافية والنظام، لأنه ، للأسف ، فى ضوء الظروف الاقتصادية التى نمر بها ، من الممكن أن يسرق بعض الأشخاص أموال الكنيسة.

تقرير - مادونا شوقي

بعد تصرفات القس دوماديوس.. ماذا تقدم الكنيسة والأزهر لتجديد الخطاب الديني؟

إبراهيم رضا: جزء من التأهيل يكون من خلال الدورات التدريبية والتعليمية والبحثية التى يلتحق بها الأئمة

عماد توماس: الكليات اللاهوتية تحث خريجيها على التواصل والتفاعل مع المجتمع وقبول الآخرين واحترامهم

د. أحمد كريمة: تجديد الخطاب الدينى يتطلب إدارة من المؤسسات الدينية القائمة عليه

كمال زاخر: الكنيسة القبطية الأرثوذكسية هى الأقل بين الطوائف الثلاث فى متابعة وإعداد وتأهيل رجال الدين

أثارت تصرفات القس دوماديوس حبيب جدلا واسعا فى الآونة الأخيرة، حيث كان موقف الكنيسة من ذلك القس حديث الساعة سواء عند المسيحيين أو المسلمين ، ولقى تعاطفا كبيرا من المسلمين عبر مواقع التواصل الاجتماعى بعد بيان الكنيسة الذى وصفه البعض بالبيان غير المكتمل، لأنه لم يقدم أسباب الإجراءات المتخذة ضد القس، بينما قوبل الكاهن أيضًا باستياء الأقباط من تصرفاته وأفعاله الذى وصفها البعض بأنه يريد الشهرة والربح من الفيديوهات التى ينشرها عبر صفحته على فيسبوك.

ومن هنا طالب البعض بضرورة تأهيل رجال الدين وتنفيذ ما يسعى إليه الأزهر والكنيسة على السواء، خاصة وأن الرئيس دعا المؤسسات الدينية إلى ضبط الخطاب الدينى لمنع انتشار الفتنة الطائفية، ومواكبة العصر وتأهيل رجال الدين.

من جانبه، علق المهندس عماد توماس، الأستاذ فى الكليات اللاهوتية الإنجيلية: "أثناء الدراسة فى الكليات اللاهوتية لمدة أربع سنوات، لا يدرس الطالب العلوم اللاهوتية فقط،

ولكنه يدرس أيضًا مواضيع تتعلق بتطوره النفسى والاجتماعى والعلمي، مثل علم النفس وعلم الاجتماع، والتكنولوجيا والإعلام، والتاريخ والقيادة والإدارة وغيرها، للتأكد من حصوله على المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بواجباته، على أكمل وجه.

وأضاف أن التعليم لا ينبغى أن يقتصر على فترة الدراسة فى الكلية، بل التعلم والتطوير المستمر من خلال حضور الدورات التدريبية والمؤتمرات، ومراجعة البحوث والدراسات الجديدة، والسعى للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه فى الدراسات العليا، بالإضافة إلى الخبرة العملية التى يكتسبها رجل الدين المسيحى من خلال الخدمة الصيفية فى المجتمعات النائية.

مضيفاً أن الكليات اللاهوتية تحث خريجيها على التواصل والتفاعل مع المجتمع وقبول الآخرين واحترامهم والتعرف على احتياجات المجتمع ومشاكله، ومحاولة تقديم الحلول بطريقة موضوعية وفعالة، وحث المجتمع على التعامل بالعدل والإنصاف، والابتعاد عن التطرف والتعصب والتحيز.

أكاديمية الأوقاف

يقول الشيخ إبراهيم رضا، أحد علماء الأزهر الشريف، إن الدولة المصرية أدركت مؤخرًا، خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو، أهمية تدريب وتعليم علماء الأزهر، أو ما يسمى بالأئمة أو الدعاة، وبدأت الدولة باتخاذ إجراءات حازمة فى هذا السياق، أنشأت ما يسمى بأكاديمية الأوقاف بمدينة السادس من أكتوبر، وهى أكاديمية متخصصة فى تعليم الأئمة فن الوعظ، وتهتم بدراسة القضايا الجديدة واقتراحها وعرضها وإبداء الرأى المعاصر فيها بأسلوب مستمد. من كتاب الله والسنة الصحيحة.

وأضاف: جزء من التأهيل يكون من خلال الدورات التدريبية والتعليمية والبحثية التى يلتحق بها الأئمة، وفى نفس السياق هناك أكاديمية الأزهر لتدريب الدعاة، تحت رعاية فضيلة الإمام الأكبر كما تهتم بتدريب الدعاة على المنهج العلمى من خلال عرض أو مناقشة بعض القضايا الحديثة والاستجابة لكل المستجدات التى تطرأ، حتى يكون الإمام أو الخطيب أكثر تخصصا فى الوضع الحالي.

وأكد أنه تمت إضافة عملية الدعوة لتشمل إشراك المرأة المصرية، وهذا جزء من اهتمام الدولة، بحيث يتم عمل المرأة فى مجال الدعوة، سواء كانت مكرسة فى الكنيسة والخدمات وكذلك الدعاة، وهنا ركزت وزارة الأوقاف من خلال ما قام به الدكتور محمد مختار جمعة وزير الأوقاف السابق على تمكين المرأة فى مجال الدعوة ، وهذا هو التمكين الأول الذى يحدث على الأراضى المصرية، واليوم، يوجد فى الأوقاف أكثر من ٣٠٠٠ داعية، وقد بدأن فى تلقى الدورات التدريبية والتأهيلية والبحثية. ويشاركن فى العمل العام ويهتممن بقضايا التوعية مثل القضية السكانية.

الدولة لاعلاقة لها بالكنائس

كمال زاخر منسق الحركة العلمانية فى مصر يقول: رجال الدين الإسلامى يخضعون لوزارة الأوقاف، باستثناء المساجد الخاصة غير التابعة للوزارة، والوزارة جزء من الحكومة، ومن حق الحكومة التدخل باعتبارهم موظفين فى منظومة الوظائف الحكومية. أما رجال الدين المسيحى فكل منهم ينتمى إلى طائفته. الدولة ليس لها علاقة بالكنيسة.

وأضاف زاخر: وزارة الأوقاف تعقد ندوات دورية لإعداد وتوجيه ومتابعة رجال الدين، لكن المشكلة أن الأمر يتم بطريقة بيروقراطية ويفقد غرضه. أما الكنيسة فكل طائفة تختلف عن الأخرى، ولعل الكنيسة الكاثوليكية هى الكنيسة التى تراقب رجال الدين عن كثب، خاصة أنها تقوم على إعداد وتأهيل الإنسان على مدى ١٤ عاما، بدءا من تقديم الطالب وتسجيله فى الإكليريكية حتى يتم اختياره ليكون رجل دين. ويهيئونه مدنياً ودينياً، ويدرس خلالها العلوم الإنسانية بشكل منتظم، ويوجد معهد بالمعادى لتدريب رجال الدين.

تليها الكنيسة البروتستانتية أو الإنجيلية التى تقدم إعدادها وخدمتها من خلال المنح الدراسية للطلاب ولها اتفاقيات ثقافية مع مجموعات أخرى.

للأسف، الكنيسة القبطية الأرثوذكسية هى الكنيسة الأقل قيامًا بين الطوائف الثلاث فى متابعة وإعداد وتأهيل رجال الدين، وتكتفى بعدم إعدادهم بشكل كامل. أعتقد أنها بحاجة إلى مراجعة مواقفها، وإنشاء نظام أكاديمى مستقر ومتفق عليه.

وختم حديثه: بما أن الأساقفة تخرجوا من الأديرة، فهل الأديرة مؤهلة لتخرج لنا رجل دين مؤهلاً ومستعداً لتولى هذا الأمر؟ وكان ذلك حاضراً فى أوائل الستينيات فى شكل مدرسة الرهبان، وعندما جاء البابا كيرلس السادس أغلق تلك المدرسة وحولها إلى مقر لأسقف حلوان، وبذلك انقطعت فكرة إعداد الأساقفة، وأتصور أن أغلب المشاكل الأخرى التى تعانى منها الكنيسة هى بسبب هذا الجزء.

و تأتى أهمية تجديد الخطاب الدينى وتأهيل رجال الدين لأنه من العناصر الأساسية فى مواجهة التطرف ، واهتمام الرئيس بهذا الموضوع لم يأت من فراغ ، بل فرض بالضرورة، فى ظل ما عانت منه مصر خلال السنوات الماضية ، مع تصاعد العمليات الإرهابية.

وقال الدكتور أحمد كريمة ، أستاذ الفقه المقارن والشريعة الإسلامية بجامعة الأزهر إن المعالجة الفكرية لم تتم بشكل كاف فى ملف «تصحيح الخطاب الدينى وتأهيل رجال الدين»، لافتا إلى أن موضوع تجديد الخطاب الدينى يتطلب إدارة من المؤسسات الدينية سواء الأزهر الشريف ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف ، لأن الخطاب الدينى يهم كل المصريين ، وكذلك وزارات الثقافة والشباب والرياضة ، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدنى التى لها دور كبير فى هذا الملف.

تقرير - مادونا شوقى